

الإفتاحية

منذ ما يزيد عن ثلاثة وعشرين سنة وتونس تحافظ على تواجدها ضمن قائمة البلدان المصدرة لمنتجات الصيد البحري نحو أسواق أوروبا. ولم يكن الإنجاز سهلا وهينا ولا حتى المحافظة عليه، حيث يتطلب الأمر بذل الجهد ووضع برامج وخطط عمل لتحقيق هذه الأهداف وبلوغ هذه النتائج على مستوى تأهيل الأسواق والمراكب والمصانع وأسطول النقل والأرقام المسجلة على مستوى التصدير حيث تمثل الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي أكثر من 80 % من مجموع صادرات منتجات الصيد البحري وتربية الأسماك.

انتهت مهمة بعثة الاتحاد الأوروبي خلال شهر سبتمبر 2019، حول تقييم أنظمة المراقبة الصحية لمنتجات الصيد البحري المعدة للتصدير والتثبت من مدى مطابقتها للشروط القانونية والصحية الأوروبية، بإقرار نجاعة منظومة الرقابة الصحية الرسمية بأغلب عناصرها مع وجوب مراجعة بعض النقاط بخصوص تأهيل قطاع منتجات الصيد البحري، وبالتالي أنهى الوفد الأوروبي أعماله بإقرار المحافظة على ترسيم بلادنا ضمن قائمة البلدان المصادق عليها لتصدير منتجات الصيد البحري نحو أسواق الفضاء الأوروبي.

هذه النتيجة الايجابية تحسب لكل الأطراف المتدخلة من مهنة ومهني مشترك وإدارة، إلا أن السؤال المهم يبقى هو كيف نحافظ على هذه المكاسب دون تسجيل نقائص أو تراخي في التنفيذ خاصة أمام أهمية القطاع من حيث الدور الاقتصادي والاجتماعي وأيضا من حيث توفير منتج صحي بالجودة اللازمة. وحتى نحافظ على النسق التصاعدي للتصدير وبالإضافة إلى التأهيل الصحي، يتوجب مزيد العمل على ترشيد استغلال الثروات السمكية وحسن إدارتها. ولمزيد إكتساب النجاعة اللازمة وتوفير المعطيات وتخزينها لمالا يتم العمل على رقمنة الإجراءات المتعلقة بمنظومة الرقابة الصحية وتركيز نظام استرسال الالكتروني يكون من شأنه أيضا إعطاء قيمة مضافة للمنتجات عند التصدير.

ملخص لاجتماعات مجلس الإدارة لسنة 2019

الجلسة الأولى بتاريخ 25 أفريل 2019

- ضبط القوائم المالية المختتمة في سنة 2018 والتقارير المصاحبة لها قبل التدقيق
- تقرير النشاط السنوي لسنة 2018
- ضبط الميزانية التقديرية لسنة 2020،
- عرض لأهم التدخلات والأنشطة التي قام بها المجمع خلال الثلاثية الأولى لسنة 2019
- عرض لنتائج الدراسة التقييمية لتدخلات المجمع ووضع خطة عمل استراتيجية 2018 - 2027

الجلسة الثانية بتاريخ 25 جوان 2019

- المصادقة على القوائم المالية المختتمة في سنة 2018 والتقارير المصاحبة لها بعد التدقيق
- المصادقة على تقرير الرقابة الداخلية لسنة 2018
- عرض لأهم التدخلات والأنشطة التي قام بها المجمع خلال الثلاثية الثانية لسنة 2019
- مشروع تنقيح بعض الفصول من النظام الأساسي لأعوان المجمع

الجلسة الثالثة بتاريخ 29 أكتوبر 2019

- عرض لأهم التدخلات والأنشطة التي قام بها المجمع إلى موفى شهر سبتمبر 2019
- تقرير حول استغلال الوحدة النموذجية لتحويل منتجات الصيد البحري بطريقة المصادقة على الاتفاقيات المتعلقة بـ:
- ضبط عملية تنظيم المشاركة التونسية سنويا في فعاليات الصالون الدولي لمنتجات الصيد البحري **SEAFOOD BRUXCEL** مع وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية APIA
- ضبط الأنشطة المشتركة مع الغرفة التجارية والصناعية بصفاقس CCIS من أجل المساهمة في تطوير الصادرات التونسية من المنتجات البحرية
- ملحق لتمديد مدة الاتفاقية المبرمة مع المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار **INSTM** إلى موفى جوان 2020 والمتعلقة بإنجاز بحوث علمية حول سلطعون البحر الأزرق

الجلسة الرابعة بتاريخ 19 ديسمبر 2019

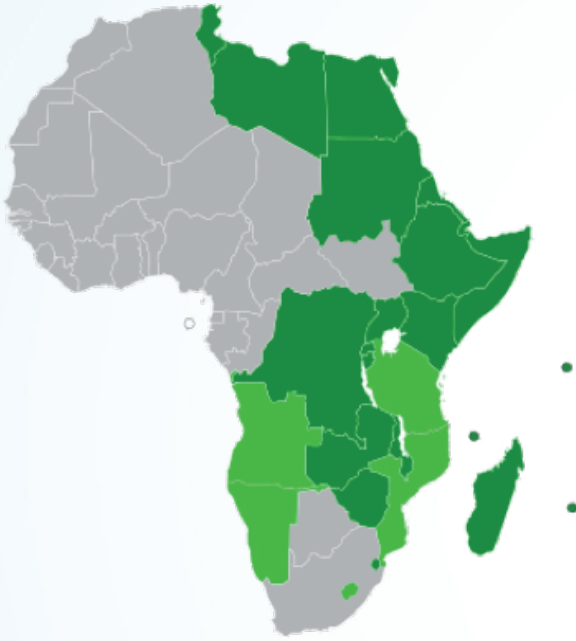
- عرض لأهم التدخلات والأنشطة التي قام بها المجمع خلال الثلاثية الرابعة لسنة 2019
- تقرير حول المشاركة في المعارض الدولية
- تقرير حول المشاركة في المفاوضات بالمنظمة العالمية للتجارة حول دعم الصيد البحري



الكوميسا Common Market for Eastern and Southern Africa



الزامية «لوساكا» وتضم حاليا **21** بلدا منها كل من: مصر، ليبيا، بورندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، اريتريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، جزر الموريس، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاندا، أوغندا، ألبانيا، وزمبابوي، تونس والصومال



ويعود تاريخ التوقيع على اتفاقية انضمام تونس إلى «الكوميسا» خلال القمة العشرين لرؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية التي انعقدت بالعاصمة الزامبية «لوساكا» يوم **18 جويلية 2018** وأتى هذا الانضمام كتنويع لسلسلة من المفاوضات التي انطلقت منذ سنة **2016** بمشاركة جميع الهياكل الوطنية المتدخلة بما في ذلك القطاع الخاص.

وتحتوي الاتفاقية على أربعة فصول تهتم «تعهدات الجمهورية التونسية» و«عضوية الجمهورية التونسية وحقوقها وواجباتها» و«تسوية النزاعات» و«أحكام نهائية» وتنص هذه الفصول بالتحديد على التزام تونس بتطبيق مقتضيات المعاهدة المنشئة «للقوميسا» البروتوكولات الملحقة بها والعمل على ملاءمة سياساتها التنموية مع أهداف الكوميسا

تعرف العلاقات الاقتصادية لتونس مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء عموما وبلدان شرق وجنوب القارة على وجه الخصوص العديد من التحديات التي تعوق تطور الصادرات التونسية نحو تلك الجهة وتعود أبرز التحديات إلى

- ارتفاع تكاليف التصدير بسبب غياب إطار قانوني ينظم العلاقات التجارية التونسية الإفريقية
- ارتفاع المعاليم الجمركية المطبقة،
- تشعب الإجراءات والأنظمة التجارية المعمول بها بهذه البلدان ،
- صعوبة توفير البيانات الإحصائية والمعلومات الخاصة بالأسواق المستهدفة،
- غياب خطوط نقل منتظمة لا سيما البحرية والجوية،
- صعوبة التمويل وارتفاع تكاليف التأمين،
- ضعف التواجد الدبلوماسي والتجاري.

وتسببت تلك العراقيل في تراجع حجم الصادرات التونسية نحو الأسواق الإفريقية جنوب الصحراء والتي لا تتجاوز **2.5%** من إجمالي الصادرات التونسية.

وتجدر الإشارة إلى أن صادرات تونس نحو الكوميسا تمثل حوالي ثلث الصادرات نحو إفريقيا وهي لا تمثل سوى **3.86%** من إجمالي الصادرات التونسية وان **93%** منها باتجاه كل من ليبيا ومصر في حين بقية البلدان لا تستقطب سوى **7%** من الصادرات.

أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية فقد اقتصرت كميات صادرات منتجات الصيد البحري نحو إفريقيا على **18.5%** سنة **2018** منها **15.7%** موجهة للسوق الليبية والسوق الجزائرية.

ولتجاوز هذه الوضعية شرعت تونس في الآونة الأخيرة في تطوير الإطار القانوني المؤسساتي في المجال الاقتصادي مع البلدان الإفريقية بعد أن انخرطت في جملة من المبادرات الهامة في هذا المجال من أبرزها التوقيع على اتفاقية الانضمام إلى «القوميسا» وهي منطقة تبادل حر غير حكومية دولية تم إنشاؤها يوم **8 ديسمبر 1994** ويقع مقرها بالعاصمة

وتعتبر السوق المشتركة للشرق والجنوب افريقي «الكوميسا» هيكلًا كبيرًا وهو ما يفسر أهمية أن تتواجد تونس في هذه السوق خاصة وان هذا الانضمام يأتي في إطار استراتيجية البلاد التونسية لتنويع الأسواق فضلا عن على الإيجابيات العديدة لهذا الانضمام على مستوى رفع حجم الصادرات التونسية وتخفيض الحواجز الديوانية بمعدل **17%** خاصة وان حجم الصادرات البينية بين مختلف دول «الكوميسا» يقدر بـ **8** مليار دولار **48%** منها سلع مصنعة.

هذا وقد تفاعلت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إيجابيا مع هذه المبادرة عقدت الوزارة جملة من المشاورات مع مختلف المجامع المهنية المشتركة والإدارات العامة المعنية إضافة الى الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري تم على إثرها دعم وتحفيز تصدير المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية ذات القدرة التنافسية والتصديرية العالية و يتسنى لمختلف الفاعلين الاقتصاديين التمتع بالامتيازات الجمركية لمنطقة التبادل الحر للكوميسا.

وحرصها على تطبيق منطقة التبادل الحر.

ومن ابرز النتائج المنتظرة من وراء التقارب مع هذا التجمع الإقليمي فتح سوق كبيرة بمساحة جغرافية بحوالي **12 مليون** كلم مربع وبعدهد سكان يفوق **500 مليون** نسمة ونتاج داخلي خام يناهز **700 مليار** دولار ووجود فرصة أمام المؤسسات التونسية للتوجه نحو الأسواق الإفريقية قصد تنويع الأسواق والاستفادة من برامج التمويل والتأمين التي يتمتع بها أعضاء «الكوميسا» فضلا عن الانتفاع ببرامج الاندماج القطاعية ولا سيما في مجال البنية التحتية خاصة وان انضمام تونس إلى الكوميسا يخول لها آليا الانضمام إلى منطقة تبادل حر اكبر وهي المنطقة الثلاثية للتبادل الحر والتي تضم 26 بلدا التي تجمع الكوميسا الاقتصادية لدول شرق إفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وهي منطقة تضم **26 دولة** أي حوالي نصف القارة الإفريقية وهو ما يعتبر خطوة إيجابية في مسار الاندماج القاري .



والمعمق مع الاتحاد الأوروبي والتي يعتبرها ممثلو المجتمع المدني والهيكل المهنية محفة في حق المنتجين الفلاحيين لما تفرضه من قيود صحية على الصادرات التونسية الفلاحية؟



ومن المأمول أن هذا الانضمام سيدعم حجم الصادرات التونسية وفق ما أكدته وزارة التجارة خلال الاجتماعات المنعقدة من اجل التخفيف من عجز ميزانية الدولة خاصة وان الصادرات التونسية متنوعة ولا تقتصر على المنتجات الفلاحية وإنما تشمل الخدمات والصناعات الميكانيكية والإلكترونية والخدمات التكنولوجية والأشغال العامة والبنية التحتية لا سيما في ظل وعود بفتح خط بحري مباشر في اتجاه دول غرب إفريقيا على أن يكون الانطلاق إما من جرجيس أو صفاقس.

فهل سيكون هذا الانضمام بمثابة بديل فاعل واجباي عن اتفاقية التبادل الحر والشامل

التسويق الرقمي

وقتنا الحالي، فهي تساعد بانتشار المنتج او الخدمة الخاصة بالشركة كما تساعد على زيادة عدد الزيارات إلى الموقع الإلكتروني في وقت قصير وبأقل التكاليف



التسويق الرقمي يشمل كل الخطوات التسويقية التي تقوم بها الشركات على شبكة الإنترنت، حيث تستفيد هذه الشركات من المواقع الإلكترونية ومحركات البحث، مثل غوغل ووسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني، للتواصل مع الحرفاء، والترويج لبضائعها وخدماتها بشكل يصل إلى أكبر عدد ممكن منهم في ارجاء العالم في بضعة ثوان. واستطاع التسويق الرقمي مؤخراً أن يحل محل معظم الاستراتيجيات التسويقية التقليدية والقديمة حيث انه أصبح يوفر العديد من المنصات المفيدة لتكون همزة وصل مباشرة بين المستهلك والشركة المنتجة.

وبات من الأكد مواكبة المجمع المهني لهذا التطور الرقمي واستغلاله لمزيد تقرب خدماته للمؤسسات والمتدخلين في القطاع ومزيد تطوير نسق التصدير لمنتجات الصيد البحري. حيث سيتم العمل سنة 2020 على تحديث موقع الويب الخاص بالمجمع ونظامه المعلوماتي **GIPP-INFO** وإعطاء التسويق الرقمي الأهمية المناسبة.

كما تم في شهر ديسمبر 2019 المشاركة في دورة تكوينية حول التسويق الرقمي لإطارات المجمع.

ومن أفضل التقنيات التي تستخدم في التسويق الرقمي:

• تحسين ترتيب الموقع الخاص بالشركة عن طريق محركات البحث (SEO)

ترتكز هذه التقنية على محتوى الموقع الإلكتروني، حيث يمكن من خلالها إبراز الموقع على محركات البحث بشكل أكبر، مما يزيد من كمية الزيارات المجانية إلى الموقع الإلكتروني.

• تسويق المحتوى

يساعد إنشاء محتوى متميز على الموقع الإلكتروني في الترويج للعلامة التجارية وازدياد حركة الزيارات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد الزائرين.

كما يمكن استعمال مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت من أبرز وسائل التسويق في

Tunisia Business Export

هذا وقد قام المجمع المهني بتهيئة فضاء بمساحة 6 م² والمشاركة في ورشات العمل المبرمجة في هذه التظاهرة، بالإضافة إلى المشاركة في برنامج لقاءات «B2B» مع عدد من الموردين الأجانب القادمين من عدّة دول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا والكويت ديفوار ونيجيريا كما تمت دعوة عدد من المصدرين بجهة صفاقس إلى جناح المجمع لمقابلة عدد من الخبراء الأمريكيين قصد التعريف بمنتجاتهم وتسهيل ربط الصلة مع الحرفاء الأمريكيين

يشارك المجمع للمرة الثانية على التوالي في فعاليات منتدى تونس للأعمال والتصدير «Tunisia Business Export» الذي نظّمته غرفة التجارة والصناعة بصفاقس، يومي 12 و13 ديسمبر 2019 بنزل الزيتونة بمدينة صفاقس. والذي تسعى من خلاله الغرفة إلى المساهمة بشكل فعلي في تهيئة أرضية وتوفير فرص شراكة حقيقية من شأنها أن تساعد على تموقع أفضل للمؤسسات التونسية في الأسواق العالمية الواعدة.



CCIS
Centre de Commerce et d'Industrie de Sfax

tunisiaexport.org

TUNISIA
Business Export
Edition 2
12-13 Décembre 2019
Sfax - Tunisie

Tunisia Business Export
Opportunités prometteuses
de partenariat et d'exportation des produits
Agroalimentaires

Dossier de Participation

Des acheteurs venant de 13 pays
ont confirmé leurs participations au TBE 2019

FRANCE ESPAGNE USA CANADA PORTUGAL THAÏLANDE TURQUIE
CÔTE D'IVOIRE NIGERIA CAMEROUN RDC NIGER PAKISTAN

وقد حضر المنتدى ما يقارب 35 موردا أجنبيا ومركزية شراء من 14 دولة في هذه الدورة الثانية والتي خصصت لقطاع الصناعات الغذائية وهو ما يعد مؤشرا عن نجاح التظاهرة وقدرتها على توفير فرص حقيقية لترويج المنتج وفتح أسواق جديدة أمام المؤسسات التونسية في أنحاء مختلفة من العالم.

الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للعاملين على متن سفن الصيد البحري لسنة 1995 (STCW-F95) رافد لتنمية الكفاءات وقاطرة للنهوض بالقطاع



- تعويض الرخص الاستثنائية بشهادات الأهلية الدائمة لوظائف ربان سفن صيد بحري وميكانيكي سفن صيد بحري.
- وتجدر الإشارة أن هذه الاتفاقية تسري على البحارة العاملين على متن مراكب الصيد البحري: ذات طول يعادل أو يتجاوز **24 مترا** والناشطة بالمياه الدولية،
- ذات طول لا يتجاوز **45 مترا** والناشطة بالمياه الوطنية،
- الكبيرة (ذات طول يتجاوز **45 مترا**)،
- المجهزة بمحركات ذات قوة دفع تعادل أو تتجاوز **750 كيلو وات** (حوالي **1000 حصان بخاري**).
- أما بالنسبة للمراكب التي يقل طولها عن **24 مترا** فقد دعت لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية الدول الأعضاء إلى العمل بدليل تكوين طواقم مراكب الصيد البحري وتسليم الإجازات المعد للغرض من طرف منظمة الزراعة والتغذية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية.
- وقد انضمت الجمهورية التونسية إلى الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للعاملين على متن سفن الصيد البحري لسنة **1995 (STCW-F95)** بمقتضى القانون الأساسي عدد **17 لسنة 2019** والأمر الرئاسي عدد **31 لسنة 2019** بتاريخ **26 فيفري 2019**. وبذلك، أصبح التأهيل الشامل لجهاز التكوين المهني في مجال الصيد البحري من أوكد الحاجيات لإسناد الشهادات ومؤهلات الإبحار لليد العاملة

- على إثر المصادقة على الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للعاملين على متن سفن الصيد البحري لسنة **1995 (STCW-F95)** من طرف خمسة عشرة دولة منضوية تحت المنظمة الدولية البحرية، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بداية من **29 سبتمبر 2012** ويسري مفعولها آليا على كل الدول المنضوية تحتها ومنها الجمهورية التونسية.
- تهدف هذه الاتفاقية الدولية إلى:
- تحسين تدابير وقاية الأرواح البشرية والمعدات بالبحر وحماية المحيط البحري من التلوث،
- ضبط الكفاءات الدنيا المشتركة لتكوين العاملين على متن سفن الصيد البحري،
- ضبط شروط وإجراءات إسناد إجازات الإبحار على متن سفن الصيد البحري،
- تحديد الكفاءات الضرورية لممارسة الوظائف العليا على متن مراكب الصيد التي يفوق طولها **24 مترا** وقوتها البخارية **750 كيلوات**،
- الاعتراف المتبادل بالإجازات المسندة من قبل الدول المصادقة على الاتفاقية لتيسير حركة الملاحين على متن المراكب الأجنبية.
- بالإضافة إلى ذلك وعلى المستوى الوطني ستمكن هذه الاتفاقية العاملين على متن سفن الصيد البحري من:
- فتح آفاق التشغيل بالوحدات العاملة بالمياه الدولية،
- مزيد استقطاب الشباب وترغيبهم في العمل بالبحر،

على متن سفن الصيد البحري. كما أصبحت سلامة ودقة إنفاذ هذه المعايير شرطا أساسيا لتحسين القطاع وحمايته من أي تصنيف في قوائم سوداء بسبب الإخلال بمضامين الاتفاقية. وعليه فإن جهاز التكوين في مجال الصيد البحري يعد صمّام الأمان لاحترام المعايير الدولية ونشرها عبر التكوين والارشاد.



زياد بوصلاحي
وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي

الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة
للعاملين على متن سفن الصيد البحري لسنة 1995 (STCW-F95)
رافد لتنمية الكفاءات وقاطرة للنهوض بالقطاع



1 - صادرات منتجات الصيد البحري :

بلغت صادرات منتجات الصيد البحري إلى غاية شهر نوفمبر لسنة 2019 نحو 25723 طن بقيمة 516.4 مليون دينار مقابل 23814 طن بقيمة 474.1 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 حيث سجلت ارتفاعا من حيث الكمية بنحو 1909 طن (8%) ومن حيث القيمة بـ 42.2 مليون دينار (+9%).

• تصدير سلطعون البحر:

نسبة التطور%	نوفمبر 2019	نوفمبر 2018	السلطعون المجمد
26.8%	3894.8	3072	الكمية بالطن
71%	37.5	21.9	إنتاج الصيد بالأضواء بالطن لسنة 2018
34.9%	9.6	7.1	السعر د / كلغ

السعر	القيمة بالمليون دينار	الكمية بالطن	الوجهة	القارة
10,8	18,0	1661,241	كوريا الجنوبية	آسيا 81,7
4,5	1,7	379,384	فييتنام	
8,2	5,7	689,746	تيلندا	
12,9	3,8	296,015	اندونيسيا	
8,4	0,4	51,158	تاوان	
18,0	0,0001	0,008	الهند	
11,0	0,2	13,68	اليابان	
9,1	0,1	15,8	ماليزيا	
7,1	0,1	19,18	السعودية	
13,1	0,05	3,792	الامارات	
10,0	0,02	1,854	الاردن	
9,0	0,4	42,81	الكويت	
3,0	0,00	0,25	لبنان	
12,1	0,1	6,581	قطر	
8,6	2,2	260,547	ايطاليا	أوروبا 11,7
9,2	0,8	85,162	اسبانيا	
8,7	0,3	40,052	هولندا	
8,3	0,3	33,32	تركيا	
10,8	0,2	15,552	المانيا	
9,9	0,01	0,604	فرنسا	
13,9	0,3	19,351	بريطانيا	
1,0	0,02	19	ليبيا	افريقيا 0,7
2,0	0,01	7	مصر	
10,9	1,4	128,188	كندا	أمريكا الشمالية 3,3
22,9	0,01	0,547	و.م.أ	
25,3	0,8	33,501	استراليا	استراليا
	37,5	3894,7	المجموع	

حيث نلاحظ ان أكثر من **81.7 %** من صادرات السلطعون موجهة للسوق الآسيوية خاصة كوريا الجنوبية وتيلاندا تم تليها السوق الأوروبية ب **11.7 %** خاصة إيطاليا واسبانيا .

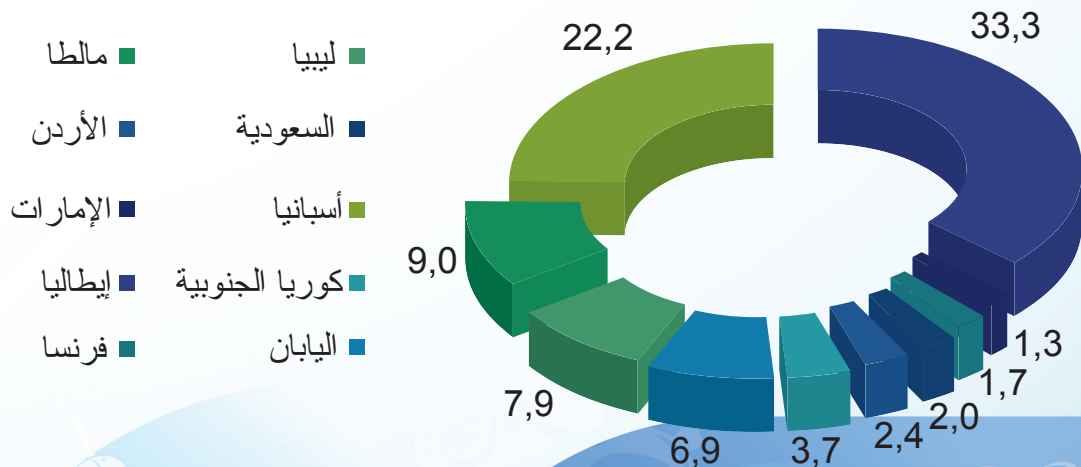
• تصدير الورقة

نسبة التطور %	نوفمبر 2019	نوفمبر 2018	السلطعون المجمد
36-%	2335.6	3652.4	الكمية بالطن
35.5-%	33.4	51.9	القيمة بالمليون دينار
0.8%	14.3	14.2	السعر د / كلغ

السعر	القيمة بالمليون دينار	الكمية بالطن	الوجهة	القارة
15,6	6,5	417,65	السعودية	آسيا 81,7
15,1	10,3	682,628	الأردن	
15,8	5,8	365,44	الإمارات	
15,1	0,2	15,06	قطر	
20,5	0,1	3,06	سنغافورة	
16,9	0,020	1,2	لبنان	
16,5	0,008	0,5	البحرين	
51,3	0,003	0,067	روسيا	
16,8	1,0	60,67	كندا	أمريكا 2.6%
9,9	0,9	86,5	الجزائر	إفريقيا 25.7%
11,7	6,0	513,86	ليبيا	
13,7	2,5	185,497	إيطاليا	أوروبا 3.1%
15,8	0,016	1	سويسرا	
14,1	0,035	2,5	المانيا	
14,3	33,4	2335,632	المجموع	

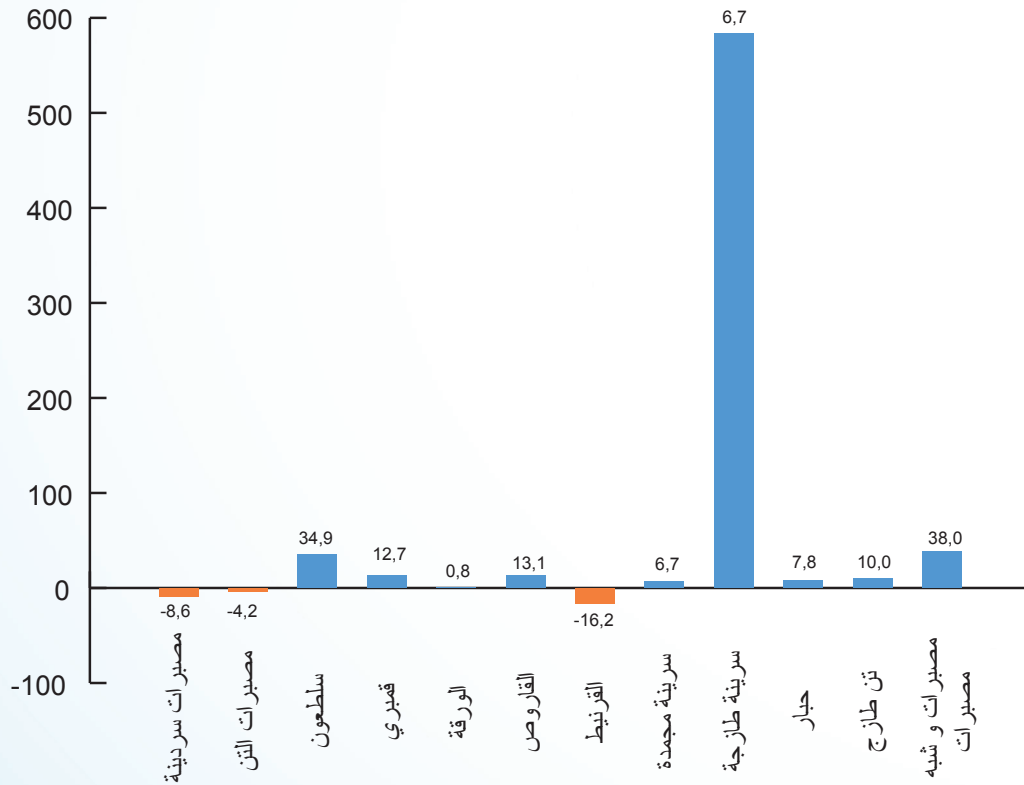
حيث نلاحظ ان أكثر من **60%** من صادرات الورقة موجهة للسوق الآسيوية خاصة بلدان الشرق الأوسط تم تليها السوق الإفريقية ب **25.7 %** خاصة ليبيا.

توزيع الصادرات حسب الوجهات



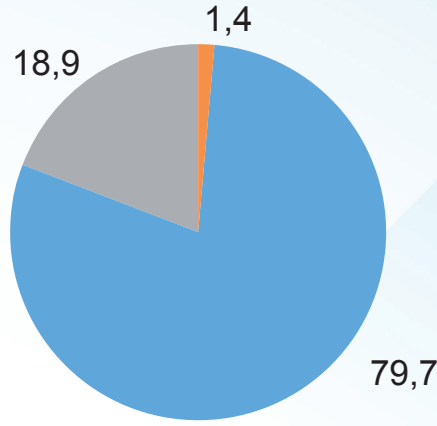
جدول 3: مقارنة معدل الأسعار لأهمّ الأنواع المصدرة خلال شهر نوفمبر 2019

السعر	القيمة بالمليون دينار	
2018	2018	
10,7	11,7	مصبرات السردينة
14,8	15,4	مصبرات التن
9,6	7,1	سلطعون
39,3	34,9	قمبري
14,3	14,2	الورقة
18,9	16,7	القاروص
25,1	30	القرنيط
2,9	2,7	سردينة مجمدة
9,4	1,4	سردينة طازجة
19,9	18,5	حبار
39,5	35,9	تن طازج
29,4	21,3	مصبرات وشبه مصبرات الأنشوبة
17,4	20,1	انواع اخرى
20,1	19,9	المجموع



2 - واردات منتجات الصيد البحري

بلغت واردات منتجات الصيد البحري خلال شهر نوفمبر لسنة 2019 حوالي 59661 طن بقيمة 306.7 مليون دينار مقابل 44897.7 طن بقيمة 248.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2018 حيث سجلت ارتفاعا على مستوى الكميات بـ 14763.3 طن (32.8%) وعلى مستوى القيمة 58.1 مليون دينار (23.3%).



■ التصنيع ■ التسمين ■ تزويد السوق

ويبين الرسم توزيع نسبة كمية الواردات حسب الاستعمالات خلال شهر نوفمبر لسنة 2019

3 - الميزان التجاري:

مكّنت عائداتنا من العملة الأجنبية من تغطية الواردات وتوفير رصيد إيجابي بلغ **209.7 مليون دينار** خلال سنة **2019** مقابل **225.5 مليون دينار** خلال نفس الفترة من سنة **2018** أي بنسبة تطور تقدر بـ **7% -**.



مشاركة المجمع في الصالون الدولي لمنتجات الصيد البحري بشانغهاي - جمهورية الصين الشعبية Word Seafood Shanghai 2018

الصين الشعبية، ويمتد الصالون على مساحة جمالية تناهز **1.47 مليون** متر مربع منها **1.27 مليون** مربع مغطاة و**270 ألف م²** مخصصة للعارضين، وهو ما يجعل من هذا الصالون الأضخم عالميا من حيث المساحة. تمثلت مشاركة المجمع في حجز فضاء بمساحة **9م²** بجناح المنتجات الفلاحية، واصطحب مؤسسة مختصة في تصدير منتجات الصيد البحري. وتهدف هذه المشاركة التي:

- متابعة العمل على استكشاف السوق الصينية الواعدة جدًا، والترويج للمنتجات البحرية التونسية وخاصة منها التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية على مستوى السوق الصينية على غرار السلطعون الأزرق البحري بدرجة أولى ثم مصبرات التن والسردينة.

عملا على تعزيز صادراتنا نحو السوق الصينية التي تطرقنا إليها بصفة مفصلة في ملف هذا العدد وإيجاد أسواق جديدة للسلطعون البحري التونسي قام المجمع بزيارة استكشافية للصالون الدولي لمنتجات الصيد البحري Word Seafood Shanghai الذي التأم بمدينة شانغهاي بالصين من **29 إلى 31 أوت** من سنة **2018** وقد تبين من خلال هاته الزيارة وجوب مواصلة توطيد العلاقات بين الدولتين من الناحية الاقتصادية والتجارية والتعجيل في إعداد ملف للجانب الصيني لتفعيل تصدير المنتجات الفلاحية والصيد البحري هذا وقد تم استشعار قبول مبدئي من ناحية عقد علاقات جديدة مع المصدرين التونسيين والقيام ببعض المحادثات معهم من ناحية الأسعار والجودة وطرق اللف والتعبئة بالرغم من عدم المام الجانب الصيني بالبلاد التونسية من حيث الموقع والخصائص ولا بالمنتوج التونسي و مميزاته .



لقاء مع ممثلات عن غرفة التجارة بشانغهاي

- دراسة متطلبات وحاجيات وخصائص السوق الصينية، والحصول على أكبر عدد ممكن من معطيات الموردين الصينيين قبل حصول المؤسسات التونسية المصدرة للمنتجات البحرية على المصادقة الصحية الصينية.



جلسة عمل مع المجلس الصيني لتعزيز التبادل التجاري مشاركة المجمع في الصالون الدولي للتوريد CIIE 2019 بشانغهاي - جمهورية الصين الشعبية

انتظم الصالون الدولي للتوريد للمرة الثانية على التوالي سنة **2019** تحت إشراف وزارة التجارة الصينية وذلك بالمركز الوطني للمعارض والمؤتمرات بشانغهاي - جمهورية

وأهمّ الأنشطة نذكر:



زيارة ميدانية إلى معمل صيني مختصّ في تحويل وتثمين وتصدير منتجات الصيد البحري

- تنظيم لقاء مع ممثّلات عن غرفة التجارة بشنغهاي، وتدارس إمكانية تطير المؤسّسات التونسية حول كيفية اقتحام السوق الصينية.

- لقاء مع صحفية بوكالة الأنباء الصينية الرسمية « شينخوا »، تم خلاله تقديم قطاع الصيد البحري التونسي ومناقشة آفاق التعاون الثنائي في مجال تصدير المنتجات البحرية التونسية إلى السوق الصينية، وإمكانية نشر مقال للتعريف بالمنتجات البحرية التونسية.

- تطير مؤسّسة مصدّرة تونسية ومساعدتها على التعريف بمنتجاتها والتعرّف على خصائص السوق الصينية.

- لقاء عدد هام من المورّدين الصينيين ومن دول أخرى ناهز عددهم **19** مورّد دولي بجناح المجمع، وتزويدهم بمعطيات حول قطاع الصيد البحري بتونس، وتمكينهم من قائمات تتضمّن البيانات الخاصة بالمؤسّسات التصديرية التونسية، ويتوزّع هؤلاء المورّدين حسب البلدان كالآتي : **الصين : (16) وكوريا الجنوبية (02) وفيتنام (01).**



لقاء مع ممثلين عن مؤسّسة صينية مورّدة لمنتجات الصيد البحري صحبة ممثل المؤسّسة التونسية المصدّرة **TUNIFOOD**

مرافقة المؤسّسة التونسية المصدّرة **TUNI-FOOD** في زيارة ميدانية بعد نهاية الصالون إلى مؤسّسة صينية مختصّة في تحويل وتثمين وتصدير منتجات الصيد البحري، للتعرف على التجربة الصينية في هذا المجال.